تداعيات جائحة كورونا على عقود عمل الرياضيين المحترفين

Corona Pandemic Effects on Professional Athletes' Work Contracts

فيلالي أمينة*

جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر

aminafila2021@gmail.com

تيزي عبد القادر

جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر

tiziabdelkader04@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2021/05/15 - تاريخ القبول: 2021/06/24 - تاريخ النشر: 2021/11/13

الملخص: تتعلق هذه الورقة البحثية بحقيقة امتداد آثار جائحة كورونا على عقود عمل الرياضيين المحترفين، بحيث تأرجحت الآراء حول اعتبارها قوة قاهرة أو ظرفا طارئا، وإن كان على المستوى الرياضي وبالتحديد الاتحادية الدولية الرياضية لكرة القدم (FIFA)، تم الجزم على اعتبارها قوة قاهرة، لكن ولغاية كتابة هذه الأسطر الوضع الوبائي ما زال مستمرا، إذ لا يمكن الجزم المطلق بأنها قوة قاهرة ينبغي النظر في كل حالة على حدة، والحل هو التعايش مع وباء فيروس كورونا.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا– عقود عمل– الرياضيين المحترفين– النشاط الرياضي.

Abstract: The present research paper aims at defining the effects of the Corona pandemic on work contracts of professional athletes. Views about this issue have fluctuated about considering it an unforeseeable compulsion or an emergency circumstance, albeit at the sports level, specifically the Federation International de Football Association (FIFA), it has been asserted that it is considered a force majeure. Thus far, such epidemiological situation is still continuing, as it cannot be absolutely certain that it is a force majeure. That is, each case should be considered separately, and the solution is to coexist with the Covid-19 pandemic.

Keywords: Corona pandemic, work contracts, professional athletes, sports activity.

* المؤلف المرسل: فيلالي أمينة

مقدمة:

إنّ تفشّي فيروس كورنا المستجد (COVID 19) عبر العالم أدّى إلى تعطيل مختلف مناحي الحياة، حيث فرضت العديد من دول العالم إجراءات وتدابير احترازية لمنع تفشي الوباء من حجر منزلي جزئي أو كلّي ومنع حرية التنقّل وإغلاق لكافة المرافق الترفيهيّة وحتى التجارية، لتصل إلى دور العبادة، هذه الإجراءات الاحترازية لم تكن الرياضة بمنأى عنها، فجرى تعليق كل المنافسات الرياضية، وغلقت الملاعب إلى أجل مسمى كتأجيل دورة الألعاب الأولمبية طوكيو 2020 إلى سنة 2021.

كان ولا زال الفيروس ضربة موجعة لكافة القطاعات بمختلف أنواعها وعلى مختلف الدول، وعلى الخصوص القطاع الرياضي الذي شكل فيروس كورونا المستجد تهديداً لاستقرار العقود الرياضيّة، فأثار العديد من المناقشات القانونية التي سيكون لها العلامة البارزة على التعاقدات بين اللاعبين المحترفين والأندية الرياضية، فتوقّف النشاط الرياضي بسب تفشي هذه الجائحة أثار جدلاً كبيراً وعلى وجه الخصوص في مستقبل عقود عمل الرياضيين المحترفين، وكذا كيفية تسيير مرحلة انتقال اللاعبين المحترفين، ورغم الضبابية التي تخيّم على مستقبل عقود عمل الرياضيين المحترفين في العالم وعلى كيفية تسيير المرحلة في ظل جائحة كورونا، إلاّ أنّه من المؤكّد ستضفي أثراً بالغاً على طريقة تنفيذ العقود في المجال الرياضي.

فأزمة جائحة كورونا تطرح تحديّات قانونية جديّة على مختلف الالتزامات التعاقدية من بينها الالتزامات المتبادلة بين اللاعبين المحترفين والأندية الرياضيّة، أصبحت بعض العقود في ظلّها غير ممكنة التنفيذ والبعض أصبح تنفيذها مرهقا للمدين أو الدائن أو كليهما، فواقع الجائحة كشف العديد من النزاعات القانونية الواسعة المجال.

ومن جانب آخر التشريعات القانونية لمختلف الدول ومن بينها الجزائر قد جابهت الحالات التي تطرأ فيها الظروف الاستثنائية المؤثرة على العقد وكذا القوة القاهرة التي يستحيل معها تنفيذ الالتزام وذلك للحدّ من المنازعات واستمرارية العقود، مما لا شك فيه أن العقود الرياضية ليس بمعزل عن هذه القواعد.

فالإشكال الأساسي والفاصل الذي يطرح بمناسبة موضوع جائحة كورونا وتداعياتها على عقود عمل الرياضيين المحترفين هو:

-ما هو مستقبل عقود عمل الرياضيين المحترفين في ظل الجائحة؟ وما مدى امتداد الآثار القانونية لتفشي فيروس كورونا على علاقات العمل الرياضية؟.

تبرز أهمية البحث في كونها محاولة جادة لإثراء موضوع عقود عمل الرياضيين في ظل الظروف الطارئة والقوة القاهرة، كما نصبو أن تكون هذه الدراسة مساهمة في التعرف على كيفية تطبيق نظرية الظروف الطارئة والقوة القاهرة في مجال عقود عمل الرياضيين المحترفين في ظل جائحة كورونا بالرغم من أنّ التشريعات الرياضية قد حددت حالات إنهاء عقود عمل الرياضيين.

المبحث الأوّل: امتداد آثار جائحة كورونا على عقود عمل الرياضيين المحترفين

لقد تسبّبت جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID 19) في أكبر اضطراب في التقويم الرياضي العالمي من الحرب العالمية الثانية في جميع أنحاء العالم وبدرجات متفاوتة حيث تم إلغاء وتأجيل الأحداث[1]. كما أجبرت دول العالم على توقف النشاط الرياضي لفترة طويلة، ليعود بعد ذلك بشكل تدريجي وبتحفظات كثيرة، فالجائحة أثرت سلبا على النشاط الرياضي واستمرارية العقود الرياضية، فأطراف العلاقة التعاقدية أصبحت غير قادرة على الوفاء بالالتزامات التعاقدية الناتجة عن عقود العمل الرياضية.

وحتى الرياضة ليست بمعزل عن تأثيرات فيروس كورونا، بل قد تكون من أكثر القطاعات المتضررة بالأحداث المحيطة بالفيروس، نظرا لتأثيرها المباشر على عقود عمل الرياضيين ومختلف العقود الرياضية المتعارف عليها في الوسط الرياضي.

إن فيروس كورونا المستجد كشف عن الحاجة إلى التعرف على موقف القانون من عقود عمل اللاعبين المحترفين في ظل تفشي الفيروس وكيفية ضمان توازن المصالح بين اللاعبين المحترفين والأندية الرياضية، ففضلاً على أنّها عقود تختلف عن عقود العمل العادية، فإنّ اللّوائح والتنظيمات الرياضيّة لم تتضمن مثل هذه الحالة يمكن الرجوع إليها ما دام قد حددت حالات إنهاء العقد على سبيل الحصر[2].

---

[1]– من الموقع الإلكتروني: www.ar.m.wikipedia.org بتاريخ 2020/10/23 على الساعة 15.00 .

[2]– نجد أنّ المادة 22 من قانون بطولة كرة القدم المحترفة الجزائرية الصادر عن الاتحادية الجزائرية لكرة القدم قد حدّدت الحالات لانتهاء عقد اللاعب المحترف بنصّها: **1– احترام العقد:** «أ– العقد المحرّر بين اللاّعب المحترف والنادي لا يمكن فسخه قبل انتهاء مدته إلا بتراضي الأطراف. ب– العقد لا يمكن فسخه من طرف واحد خلال الموسم.

2– فسخ العقد لسبب عادل في حالة وجود سبب عادل، يمكن فسخ العقد من طرف أو الأطراف الأخرى دون ترتيب أي عواقب (دون دفع المنح– ولا عقوبات رياضية).

3– فسخ العقد لسبب رياضي: اللاعب المحترف المعترف به الذي شارك على الأصل لنسبة 10% من المقابلات الرسمية الملعوبة من قبل ناديه خلال موسم واحد يمكن فسخ العقد قبل الأوان بدون التعرض لعقوبات رياضية (سبب رياضي عادل) عند تقييم مثل هذه الحالات ينبغي الأخذ بعين الاعتبار وضعية اللاعب، ثبوت السبب الرياضي العادل، بدرس على أساس كل حالة على حدة، في هذه الحالة لا تتخذ أيّ عقوبة رياضية، لكن يمكن طلب تعويضات. اللاعب المحترف لا يمكن فسخ عقده على أساس سبب رياضي عادل إلا خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي آخر مقابلة رسمية للموسم مع ناديه الذي هو مسجّل فيه».

المطلب الأوّل: العلاقة التعاقدية بين اللاعبين المحترفين والأندية الرياضية

يتم إبرام عقد احتراف رياضي بين اللاعب والنادي الرياضي المرخص له لممارسة الاحتراف، وهو عقد كغيره من العقود لا يكون صحيحاً إلا بتوفر الرضا والأهلية– المحل– السبب، هذا العقد باعتباره مصدراً للالتزامات لا يقتصر على إنشاء الرابطة التعاقدية بل أيضا تنظيمها فيضع الشروط المختلفة التي تدير هذه العلاقة، ويعين على وجه الخصوص حقوق وواجبات المتعاقدين، ويكون هؤلاء ملزمين بتنفيذ كل ما ورد في العقد دون التمييز بين ما هو مهمّ وما هو دون ذلك، فالمتعاقدان مقيدان بالشروط الواردة في العقد[3].

قد استقر الفقه[4] والقضاء[5] على اعتبار أنّ العقد الذي يربط اللاعب المحترف بالنادي هو عقد عمل الذي يعرف بأنّه: «العقد الذي يخضع فيه العامل لإدارة رب العمل وإشرافه، سواء يؤجر بمقياس كمية مقدار الوقت أو بمقياس كمية الإنتاج، ولا يعمل مستقلا من وراء ربّ العمل بل يتلقى تعليماته وعليه أن ينفّذها في حدود العقد المبرم بينهما، ومن ثم يعتبر العامل تابعاً لرب العمل بحيث يكون هذا الأخير مسؤولا عنه مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع»[6].

وعليه فإن عقد عمل الرياضيين المحترفين لا يخرج عن هذا المفهوم فخصوصية النشاط الرياضي ليست مانع من تطبيق القواعد العامة، وأن جميع عناصر عقد العمل[7] يمكن رؤيتها في علاقات العمل الرياضية المختلفة، فيخضع لنفس المبادئ العامة المنظمة لعقود العمل العادية، إلا أن هذا القول لا يعني أنّ هناك تماثل بين عقود العمل الرياضية وبقية عقود العمل الأخرى ففضلا عن القواعد العامة المنظمة لعقود العمل فإنه عقد يخضع لمعطيات تختلف في جزء كبير منها عن تلك التي يخضع لها غيره من العمال، فالظروف الخاصّة التي تحيط باللاعب الرياضي المحترف سواء عند إبرامه لعقد الاحتراف أو تنفيذه للعمل المطلوب منه أو عند انحلال العقد تعد شاهدة على خصوصية هذا العقد[8].

---

[3]– علي فيلالي، الالتزامات النظرية العامة للعقد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص 387.

[4] -J.R. Cognard, contrat de travail dans le sport professionnel, Juris Editions, 2012, p 05.

[5]– عبد الحميد عثمان الحفني، عقد احتراف لاعب كرة القدم– مفهومه– طبيعته القانونية– نظامه القانوني في دولة الكويت وبعض الدول الأخرى، ملحق مجلة الحقوق، ط1، 1995، ص 47.

وانظر كذلك: cour de cassation chambre sociale, 05/11/2014 (n°1223- 135). من الموقع الإلكتروني: www.bertrand-sport-avocat.com بتاريخ 15–11– 2020 على الساعة 10.00.

[6]– عبد الرزاق أحمد السنهوري، شرح القانون المدني الجديد، مجلد 1، العقود الواردة على العمل، ط3، الجديدة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1998، ص 12.

[7]- إن لعقد العمل ثلاث عناصر رئيسية هي العمل وهو محل التزام أحد المتعاقدين والأجر هو محل التزام المتعاقد والتبعية وتتمثل في خضوع العامل لرقابة وإشراف ربّ العمل.

[8]– عبد الحميد عثمان الحفني، المرجع السابق، ص 83.

إنّ العلاقة المباشرة بين اللاعب المحترف والنادي الرياضي تخضع لأحكام قانون العمل وكذلك إلى اللوائح والتنظيمات الرياضية، كما أنها مُنشئة لمجموعة من الالتزامات المتبادلة.

المطلب الثاني: تنفيذ عقد عمل الرياضيين في ظل جائحة كورونا

إن الأساس من إبرام الاتفاقيات والتعاقدات هو تنفيذها إذ أن لا فائدة من أيّ عقد ما لم تنتج آثار عنه. وقد تتحقق المساواة عند إبرام العقد وقد تختفي في مرحلة التنفيذ وذلك نتيجة حدوث تغيرات كظرف استثنائي أو قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام على النحو المتفق عليه مرهقا للمدين ويهدده بخسارة فادحة[9].

وتجدر الإشارة إلى أن تغير الظروف المحيطة بعملية تنفيذ العقد قد تشمل التغير حتى في الآثار المترتبة، فالأصل أن الالتزامات التعاقدية قابلة للتنفيذ بشكل طبيعي طبقا لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين[10]، كما أن هذه العقود الرياضية ليست بمنأى عن الأحكام العامة للتعاقدات رغم بعض الخصوصية، فإن التشريعات الرياضية واللوائح والتنظيمات قد ألزمت النوادي الرياضية إبرام عقود احترافية[11]، وعلى سبيل المثال نجد عقود عمل لاعبي كرة القدم تخضع إلى اللوائح الصادرة عن الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA).

إن تنفيذ الالتزامات المتبادلة الناشئة عن عقود عمل الرياضيين المحترفين هي الغاية الأساسية من تكوين العقد بين الأطراف الرياضية، إذ أنّ النادي الرياضي يتعاقد مع اللاعب المحترف فيلتزم هذا الأخير بممارسة اللعبة الرياضية تحت إشراف وتوجيه النادي وذلك لقاء مبالغ مالية كبيرة، والهدف من تعاقد اللاعب المحترف[12] مع النادي هو تحسين مستواه المعيشي أي الحصول على الأجر وذلك باعتبار أنّ الرياضة هي مصدر رزقه الأساسي.

ينتج عن العقود بصفة عامة وعقود العمل الرياضية التزامات متبادلة وقد عملت التشريعات واللوائح الرياضية على حماية استقرارية العقود وذلك من خلال تحديدها لحالات الإنهاء حيث نصت اللوائح

---

[9]– لتفاصيل أكثر أنظر جمعة حزام، العدالة العقدية في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر1، 2013– 2014، ص389– 390.

[10]– المادة 106 من الأمر 58–75 المؤرخ في 20 رمضان 1395هـ الموافق لـ 1975/09/26 المتضمن القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم بالقانون رقم 07–05 المؤرخ في 13 ماي 2007: «العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون».

[11]– المادة 19 قانون بطولة كرة القدم المحترفة: «الأندية المحترفة ملزمة بتحرير عقود لكل لاعبيها المحترفين...».

[12]– المادة 08 من قانون بطولة كرة القدم المحترفة: «يعتبر محترف كل لاعب يستفيد من عقد مكتوب مع النادي، ويمارس لعبة كرة القدم كمهنة ويتلقى منحة تفوق التكاليف الحقيقية التي ينفقها أثناء ممارسته لهذا النشاط...».
فضلا عن هذه المادة فإنّ أغلب اللوائح الرياضية عبر العالم قد ربطت تعريف اللاعب المحترف بالعقد المكتوب، وجعلت من العقد المكتوب المصدر الأساسي للرزق (الأجر) معيار للتفرقة بين الرياضي الهاوي والرياضي المتحرف.

الرياضية المنظمة لكرة القدم على أنه لا يمكن إنهاء العقد بين اللاعب المحترف والنادي الرياضي إلا عند انتهاء أجله أو في حالة وجود سبب رياضي يكون مشروع وعادل[13]، والهدف من حماية استقرارية العقود وتحديد الحالات الممكنة لإنهاء العقد هو حماية الطرف الضعيف المتمثل في اللاعب.

وبالرجوع إلى اللوائح التنظيمية[14] المنظمة للرياضية، قد حددت الحالات التي يمكن فيها إنهاء التعاقد بالنسبة للطرفين (النادي الرياضي– اللاعب المحترف) في:

1. إنهاء العقد لسبب مشروع:

في هذه الحالة يمكن إنهاء العقد دون أن يرتب فسخ العقد أيّ عواقب أي نعني بذلك الفسخ لا يرتب أيّ تعويض ولا عقوبات رياضية، فالأصل أنّ عقود الاحتراف الرياضية لا يمكن فسخها قبل انتهاء مدتها إلا بتراضي الأطراف، يمكن للطرفين الاتفاق على إنهاء عقد عمل المحدد المدة وذلك دون أن يكون نزاع قائم بينهما[15]. فالإرادة المشتركة للمتعاقدين وما أنشأته من التزامات يمكن لها أن تزيل أو تضع حداً لهذه الإرادة، فتقدير السبب المشروع والعادل يبقى من اختصاص الهيئات الرياضية القضائية التي لها صلاحية البتّ في المنازعة، فإن هذه الأخيرة لم تحدد السبب العادل فيكون تقديره من صلاحياتها وفقا لتقديرها للوقائع والحالات كلّ على حدة، ويمكن اعتبار عدم دفع المستحقات سبب مشروع، كما أنّ عدم مشاركة اللاّعب بنسبة 10% من المقابلات الرسمية الملعوبة من قبل النادي خلال موسم واحد يمكن فسخ العقد دون التعرض للعقوبات، ولا يمكن للرياضي المحترف الاحتجاج بهذا السبب إلا خلال 15 يوما التي تلي آخر مقابلة رسمية للموسم مع ناديه[16].

2. إنهاء العقد دون وجود سبب مشروع:

قد حدّدت اللوائح والتنظيمات الرياضية الحالات التي يمكن فيها التحلل من الالتزامات التعاقدية المتبادلة لطرفي عقد العمل الرياضي، وكل إنهاء لعلاقة العمل الرياضية بغير الحالات السالفة الذكر فإنّه يستوجب التعويض، فإذا رأى أحد الأطراف أنّ إنهاء العقد أي فسخه ليس ما يبرره فإنّه يلجأ إلى القضاء مطالبا التعويض، فمجرد إخفاق الرياضي في تحقيق النتائج الإيجابية للنادي لا يعدّ سبباً مشروعاً لفسخ العقد، إذ أن التزام الرياضي هو الالتزام ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة.

---

[13]– انظر المادة 22 من قانون بطولة كرة القدم المحترفة الجزائرية لسابقة الذكر.

[14]– اللائحة التنظيمية المتعلقة بانتقالات اللاعبين الصادرة عن الاتحاد الدولي لكرة القدم وكذلك قانون بطولة كرة القدم المحترفة الجزائرية.

[15] -J.R. Cognard, op.cit. p 5.

[16]– المادة 08 من قانون بطولة كرة القدم المحترفة الجزائرية (سابقة الذكر).

على العموم، فإن الاتحادات الرياضية لا تتوانى في معاقبة أيّ جهة تقوم على مسّ استقرار واستمرارية عقود العمل الرياضية، إلا أنّه وفي ظل جائحة فيروس كورونا (COVID 19) فإنّ معظم عقود العمل الرياضية قد تأثرت وهدد استقرارها، فقد شلّ فيروس كورونا جميع نواحي الحياة بما فيها قطاع الرياضة، وشكل أزمة على مستوى تنفيذ الالتزامات التعاقدية، فإلى أيّ مستوى يمكن اعتبار الجائحة حالة من حالات إنهاء عقود العمل الرياضية؟.

طبقاً للقواعد العامّة في التشريعات المدنية، قد تتحقق المساواة عند إبرام العقد ولكن قد تختفي في مرحلة التنفيذ وذلك عندما تحدث تغيرات طارئة وغير متوقعة مما يجعل تنفيذ الالتزام على النحو المتفق عليه مرهقا يهدد بخسارة فادحة أو يجعل تنفيذه مستحيلاً[17]، ففيروس كورونا المستجد قلب الموازين في العلاقة التعاقدية الرياضية وأصبح يلوح في الأفق تطبيق قاعدتي القوة القاهرة ونظرية الظروف الطارئة.

أوّلاً: فيروس كورونا (COVID 19) كقوة قاهرة

لم يورد المشرع الجزائري على غرار المشرع الفرنسي والمصري تعريفاً للقوة القاهرة، وإنما اكتفى بتحديد آثارها على تنفيذ الالتزام، فالقوة القاهرة كل حادث غير متوقع مع استحالة دفعه، ويمكن تحديد الشروط الواجب توفرها في الجائحة حتى يتم اعتبار فيروس كورونا قوّة قاهرة في:

أ. عدم إمكانية توقع تفشي وباء كورونا: إذا كان بالإمكان توقع تفشي هذا الوباء فإنّه لا يمكن تصنيفه ضمن القوّة القاهرة، طبقا للواقع المعاش، فإنّ فيروس كورونا لم يكن أحد باستطاعته توقعه، حتى الصّين التي كانت مهداً لهذا الفيروس لم تكن على علم بوجوده، فمن الصين إلى دول العالم كلها انتشر هذا الفيروس، فقد انتقل من مدينة ووهان الصينية في أواخر ديسمبر الماضي تدريجياً ليصل كل دول العالم. فأحدث فيروس كورنا اضطرابا غير متوقع وغير مسبوق على مختلف مناحي الحياة.

ب. استحالة دفع الحادث: فضلا عن عدم إمكانية التوقع ينبغي توفر استحالة دفعه، بمعنى توفر استحالة مطلقة.

وإنّه لغاية كتابة هذه السطور فإن فيروس كورونا لا يزال يهدد سكان العالم، ولم يجد له أيّ دواء لمجابهة أخطاره، بالنظر إلى واقع هذا الفيروس فإنّه لا يحتاج المدين أو حتى الدائن إثبات الواقعة أو تاريخ تفشي هذا الوباء.

[17]– المادة 107 من القانون المدني الجزائري في فقرتها الثالثة: «... غير أنّه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أنّ تنفيذ الالتزام التعاقدي، وإن لم يصبح مستحيلاً، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد مراعاة لمصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك».

ثانيا: جائحة كورونا كظرف طارئ

إن أحكام المادة 106 من القانون المدني الجزائري التي تجسد قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين"، لا تمنع من ممارسة القاضي لسلطة في تعديل العقد ومراجعته حتى يكون مطابقا لمقتضيات العدالة العقدية[18]، لقد ساق الفقه القانوني العديد من التعريفات لنظرية الظروف الطارئة، فهي الحوادث والظروف غير متوقعة عند إبرام العقد، تؤدي إلى قلب اقتصاديات العقد وتؤدي إلى خسارة فادحة[19]، وإنّ التشريع الجزائري قد أقرّ إجازة شروط مراجعة التزامات المتعاقدين من خلال أحكام المادة 107 من القانون المدني الجزائري، فجعل أحكامها من النظام العام ونص على شروط إعمال نظرية الظروف الطارئة، وتتمثل في:

1. الحادث الطارئ_استثنائي عام وغير متوقع: أن يكون حادث غير مألوف كونه نادر الوقوع، ويخرج عن مجال تطبيق الحادث الطارئ الحوادث الخاصّة بشخص المدين كالإفلاس، الحريق، أو مرضه وذلك نظراً للطابع الفردي لحادث، فالعمومية تستوجب أن يكون الحادث شاملاً يمسّ كافة الناس فلا يخصّ المدين وحده فقط.

2. أن يكون العقد المطلوب تعديله متراخي التنفيذ.

3. أن يصبح تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين وليس مستحيلاً هو ما يميز الظرف الطارئ عن القوة القاهرة، فبالرغم من اشتراكهما في عنصر المفاجأة إلا أنّهما تختلفان كون القوة القاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً مما يؤدي إلى انقضائه (المادة 127 ق.م.ج)، في حين الظرف الطارئ يجعل الالتزام مرهقا مما يستدعي ردّه إلى الحدّ المعقول[20].

إن اعتبار جائحة كورونا ظرفا طارئا سيكون له تأثير على العقود الرياضية، ومن خلال تطبيق الشروط الخاصّة بإعمال نظرية الظروف الطارئة والقوة القاهرة على جائحة كورونا (كوفيد 19)، نستنتج من خلال الواقع أن الفيروس لم يكن متوقع الحصول، وبعد انتشاره عبر كل دول العالم لم تستطع أيّ دولة إيجاد اللقاح لمجابهة هذا الداء، وهذا الوباء قد أدخل جميع دول العالم تحت إجراءات الحجر الصحي الشامل، الذي أوقف جميع النشاطات بأمر من سلطات الدولة.

---

[18]– محمد صبري السعدي، الواضح في شهر القانون المدني، النظرية العامة للالتزام، أحكام الالتزام، بدون طبعة، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص31.

[19]– زهرة بلقاسم، أثر نظرية الظروف الطارئة على العقود، مذكرة لنيل الماستر، تخصص عقود ومسؤولية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013– 2014، ص 10– 11.

[20]– العربي بلحاج، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري التصرف القانوني العقد والإرادة المنفردة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 257– 258.

ومما سبق طرحه فإنه يمكن إعمال نظرية الظروف الطارئة إذا تحققت شروط قيامه وحالات أخرى يمكن تطبيق نظرية القوة القاهرة، وعليه، فإنّه ينبغي مراعاة كل حالة على حدة، حتى لا تكون حجة على تنفيذ الالتزامات ولا يكون هناك تعسف في استعمال نظرية الظروف الطارئة أو القوة القاهرة.

المبحث الثاني: واقع تنفيذ عقود العمل الرياضية في ظل جائحة كورونا

إن تجميد النشاط الرياضي المحلي وعدد من المنافسات الرياضيّة الدوليّة أثّر على الرّياضة والرياضيين على مختلف الأصعدة، ممّا دفع القائمين على الرياضة بإيجاد حلول وتوصيات ممكنة لمجابهة هذا الفيروس والحفاظ على استمرارية النشاط الرياضي.

أقرت مجموعة من الإجراءات والتدابير لإعادة فتح الملاعب ومزاولة الرياضة، فكان لا بدّ التعايش مع فيروس كورونا، كما أنّ الاستمرارية تعزز الحلول الممكنة، عملت مختلف الحلول على إيجاد توازن المصالح بين اللاعبين والأندية.

المطلب الأوّل: التكييف القانوني لجائحة كورونا على المستوى الرياضي

عرفت رياضة في ظل فيروس كورونا (COVID 19) أزمة كبيرة على مختلف الأصعدة، فإجراءات الحجر الصحي الشامل أو الجزئي التي فرضتها حكومات الدول على مواطنيها أدّت إلى تطويق النشاط الرياضي ومنع ممارسته.

فقد قررت وزارة الشباب والرياضة الجزائرية تعليق الأنشطة الرياضية في البلاد بحيث أصدرت بيانا رسمياً تقرّر من خلاله العديد من الإجراءات التي تشمل غلق المنشآت الرياضية والمؤسسات الشبابية والترفيهية وقررت تأجيل كل المنافسات الرياضية البطولات والدورات والكؤوس في جميع الألعاب والتخصصات.

على المستوى الرياضي، فقد اعتبرت جائحة فيروس كورونا قوة قاهرة وهذا ما ذهب إليه الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) في اجتماع له بتاريخ 2020/05/18، حيث أقدم من خلال الدورية 1709 الموجهة إلى كل الاتحادات الوطنية والقارية على توجيه الفاعلين الرياضيين إلى التقيد بإطار عام ومبادئ في كل ما يتعلق بتنفيذ العقود الرياضية، حيث أطر الاتحاد الدولي مواجهته للفيروس بنص المادة 27 من

خطابه الأساسي للقول بتحقق القوة القاهرة لكل الأنشطة الكروية في زمن كورونا، وترك القرار الأخير لاستئناف الدوريات المحلية من عدمه إلى الاتحادات الوطنية حسب الحالة الوبائية لكل بلد[21].

إلا أنه لا يجوز الاستناد لقرار الفيفا باعتبار جائحة كورونا قوة قاهرة لتعليق أو إنهاء تعاقد قائم بين اللاعبين والأندية الرياضية بل يتم النظر لكل حالة بشكل فردي حيث يتم تطبيق اللوائح والقوانين الوطنية الواجبة التطبيق بهذا الصدد.

إن هذا الحسم في موضوع التكييف القانوني لجائحة فيروس كورونا لا يمكنه أن يستغرق جميع النزاعات الرياضية التي قد تثار مستقبلا، خاصة أنّ تنفيذ أغلب العقود الرياضية ليس مستحيلاً، بل هناك اتفاق على استمرارها شريطة تعديلها إلى الحدّ الّذي يجعل تنفيذها مقبولا وهذا ما يجعل نظرية الظروف الطارئة تلوح في الأفق.

إذا كان تحقق القوة القاهرة يعدّ من إشكاليات العمل القضائي عادة، إلاّ أنّ المكتب التنفيذي للفيفا مثلاً أعفى أسرة كرة القدم عن هذا العناء بحسمه في الموضوع.

المطلب الثاني: التعايش مع فيروس كورونا

لغاية لحظة كتابة هذه السطور فيروس كورونا ما زال في التفشي وما زال يحصد العديد من الأرواح، فالواقع يفرض مبدأ التعايش مع الفيروس.

إن ما خلفته جائحة فيروس كورونا وما زالت تخلفه على جميع المستويات عمل على تأجيل العديد من الأنشطة الرياضية حول العالم، والنشاط الرياضي مثل باقي الأنشطة تخضع لسيادة الدولة وهي التي تقرر متى يكون مناسبا لاستئناف النشاط الرياضي، فعودة النشاط الرياضي يكون بالتنسيق مع السلطات الصحية في البلاد، ليس من حقّ الاتحادات الدولية فرض الحلول على الاتحادات الوطنية لأن عودة النشاط الرياضي قرار سياسي[22].

بعد توقف النشاط الرياضي في الجزائر بسبب كورونا لمدة تزيد عن 5 أشهر أعلن وزير الشباب والرياضة على استئناف الأنشطة الرياضية المتوقفة، وذلك بشكل تدريجي مع اتخاذ بروتوكول صحي.

[21]– باسم يونس نعومي، العقود الرياضية وكورونا، من الموقع الإلكتروني: www.Aljazeera.net بتاريخ 2020/12/13 على الساعة: 14 :00.

[22]– من الموقع الإلكتروني: .www.Sladdoha.com بتاريخ 2020/12/25 على الساعة 07: 22.

ففي الواقع فرض هذا الفيروس وسائل جديدة للتعامل مع المواقف المختلفة على جميع المستويات[23]، وبعد المرحلة السيئة التي مرّت بها الرياضة في هذه الفترة بسببه عادت أبرز الرياضات الاحترافية للنشاط لكن مع تغيرات كبيرة[24]، حيث كانت عودة النشاط الرياضي مشروطة باتباع بروتوكولات صحية ينبغي عدم مخالفتها.

في إطار البحث عن توازن بين مصالح أطراف عقد العمل الرياضي قد وضعت جملة من التدابير والإرشادات التي اعتبرت بمثابة قواعد إرشادية حيث قامت مثلا الفيفا بتعديل بعض بنود قواعدها الخاصّة بانتقال اللاعبين وذلك بإمكانية تسجيلهم في ثلاث أندية مختلفة واللعب لتلك الأندية في نفس الموسم[25].

كما ينبغي تقديم الدعم للاتحادات وتأمين مخصصاتها وعلى الأندية بعد هذه الفترة الطويلة من الانقطاع أن تقيم المرحلة وإعادة ترتيب أولوياتها، تعديل القوانين المنظمة الرياضية بسن قوانين خاصّة بحالات الطوارئ والظروف الصحية، وإعادة النظر في نظام التعاقدات في مجال الرياضة.

رغم كل الحلول والرؤى الممكنة لمجابهة واقع فيروس كورنا المستجد (COVID 19) إلاّ أنّ الواقع صعب، وأنّ الاستمرارية هي التي تعزّز الحلول، وحسب رأي العديد أن مثلت صانعي الحلول[26] هو القادر على أن يؤمن التعافي للرياضة والرياضيين على حدّ سواء.

الخاتمة:

خلاصة القول، أنّ تداعيات فيروس كورنا على عقود عمل الرياضيين المحترفين كانت كبيرة وامتدت انعكاساتها على مختلف العاملين في النشاط الرياضي، وواقع الفيروس فرض على الرياضة والرياضيين نمطاً جديداً في التعامل، ففي قلب موجة كورونا ووصول الوباء إلى ذروته، عانت الرياضة العديد من المشاكل التي بدورها أثارت العديد من النزاعات وذلك لاختلال تنفيذ عقود العمل الرياضية.

إنّ هذه الأزمة ستكون لها حتما تأثيرات بعدية على عقود العمل الرياضية وتقود إلى إعادة التفكير في سبيل الانطلاق من جديد، كما أن التكييف القانوني لجائحة فيروس كورونا (COVID 19) كقوة قاهرة سيضيف أثرا بالغا على إدارة النشاط الرياضي والرياضي، ويكون مصدراً للعديد من المنازعات، وهو فكر مجابه للصواب، فلا بدّ عدم الجزم المطلق بأنّ الجائحة قوّة قاهرة ينبغي النظر لكل حالة على حدة.

---

[23]– قامت شركة كرة القدم بنادي اتحاد لكباد بالعراق، بانتهاج أسلوب حديث فيما يتعلق بتجديد عقود اللاعبين بحيث لجأت إلى التطبيق الشهير "واتساب" لإنجاز المهمة وذلك في إطار الإجراءات الاحترازية لمجابهة فيروس كورونا وحرصا على إجراءات التباعد الاجتماعي.

[24]– تغيرات كبيرة رسمت في ملاعب فارغة بدون جمهور، وحماية فائقة للفريق للحفاظ على صحة اللاعب.

[25]– من الموقع الإلكتروني: www.sport360.com بتاريخ 2020/11/13 على الساعة : 22:06.

[26]– نقصد هنا بمثلث صانعي الحلول: الدولة ممثلة في وزارة الشباب والرياضة، الاتحادات الوطنية، اللجان الأولمبية.

على الرغم من أن تداعيات جائحة كورونا على عقود العمل الرياضية هي تداعيات سلبية إلاّ أنّ لها من الإيجابي ما يذكر، بحيث أنّه أصبح من المفروض على الهيئات الرياضية التدخّل لتعديل بعض اللّوائح والتنظيمات الخاصّة بالتعاقد مع اللاعبين المحترفين وذلك من خلال تنظيم حالة القوّة القاهرة وحالة الظروف الطارئة، كون أنّ الوضع الوبائي في الدول ما زال صعب جداً، والواقع يفرض مبدأ التعايش. ففيروس كورونا المستجد ما زال يبسط آثاره على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، الرياضية وغيرها.